إعادة النظر في مفهوم الصلابة العالمية

الجائحة تزيد من عمق التصدعات الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الدولي هو الحل الوحيد.

إيان غولدن

مصاب بمرض معد يستقل الطائرة من ووهان إلى ميلانو، وفيروس حاسوبي يهاجم إحدى شبكات الاتصال بالإنترنت، وقروض عقارية عالية المخاطر يتعثر مقترضوها في سدادها في وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية، تثير جميعها أزمة اقتصادية عالمية. وتعد القنوات الفعالة التي تنتشر من خلالها منافع العولمة — المطارات الدولية الرئيسية والكابلات المصنوعة من الألياف الضوئية والمراكز المالية العالمية — وسيلة لانتشار المساوئ بنفس القوة أيضا. وهذا هو ما يُطلق عليه «تأثير الفراشة» الناتج عن العولمة، أي المخاطر النظامية المتوطنة في عالمنا شديد الترابط الذي يمكن فيه للأفعال الصغيرة في مكان ما الانتشار سريعا لتجتاح آثارها العالم أجمع.

ويوضح كتابي بعنوان *The Butterfly Defect* السبب وراء المخاطر النظامية الناتجة عن العولمة، كما يشير أيضا إلى أن إيقاف مد العولمة لن يؤدي إلى القضاء على التهديدات العالمية بل إلى تفاقمها ويعرض أسباب ذلك. ولا تحول الحواجز مهما بلغ ارتفاعها دون تغير المناخ والجوائح والمخاطر الكارثية الأخرى، ولكن من شأنها تقويض إمكانية التعاون اللازم لإدارة المخاطر المشتركة. وتحد الحمائية من معدلات الاستثمار والتجارة والسياحة والتطور التكنولوجي التي تساهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخول، مما يحد بالتالي من قدرة البلدان على تعزيز صلابتها. ويكمن الحل في العمل معا من أجل عولمة آمنة ومستدامة، لا في العمل ضد بعضنا البعض.

وثمة حاجة إلى وجود قيادة لإدارة الأبعاد السلبية للعولمة وجني منافعها لضمان ألا تطغى التهديدات المشتركة على التقدم المحرز. فأي نظام يتمتع بالصلابة يظل ضعيفا بقدر أضعف نقطة فيه. ويجب إيلاء الأولوية لوقف الجائحة القادمة التي يمكن أن تكون أشد وطأة مقارنة بكوفيد–١٩. ويتطلب ذلك تعزيز منظمة الصحة العالمية وإصلاحها لتوفير ما تحتاجه من نظم حوكمة وعاملين وقدرات لتصبح قوة مناضلة عالمية سريعة الاستجابة في مجال الصحة العالمية.

وخلال العقود الأخيرة، أدت العولمة إلى تغيرات جذرية تجاوزت وتيرة التطور المؤسسي الأكثر تباطؤا، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين النظم متزايدة التعقيد وأساليب إدارة المخاطر الناجمة عنها. واتضح لنا من خلال الأزمة المالية وجائحة كوفيد–١٩ الحالية أن المخاطر النظامية يمكنها أن تطغى سريعا على العمليات التي بدت صلبة في السابق. وبينما تشكل الجائحة تهديدا بلا شك، فإن المخاطر الناجمة عن تغير المناخ والتي تتحرك ببطء لكنها تتراكم تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة بالقدر نفسه أيضا.

وقد أبرزت الجائحة افتقارنا للمناعة ضد التهديدات الطبيعية، ولكنها أتاحت الفرصة أيضا لإعادة ترتيب الأوضاع في مختلف البلدان. ولا تعوزنا الأفكار بشأن السياسات التنشيطية الخضراء، مما يتيح إمكانية إعادة البناء بشكل أفضل والتعجيل بالتحول إلى بدائل أخرى بخلاف الوقود الأحفوري. وأثبتت الاحتجاجات العالمية، بدءا من الاحتجاجات المتعلقة بتغير المناخ إلى الاحتجاجات ضد التمييز العنصري، استعدادنا لتبني فكر جديد. واتضح من جائحة كوفيد–١٩ أيضا استعداد المواطنين لتغيير سلوكياتهم عند اللزوم. ولا يبقى الآن سوى قيام الحكومات بالعمل اللازم في هذا الصدد.

الحاجة إلى حلول منسقة

أبرزت جائحة كوفيد–١٩، وكذلك التغيرات المناخية المتصاعدة والأزمة المالية، الحاجة الملحة إلى تحسين إدارة المخاطر العالمية. ويتعين تنفيذ إصلاحات عاجلة للحد من «تأثير الفراشة» الناجم عن العولمة.

وتستلزم هذه التهديدات المشتركة إجراء تغييرات في جميع أجزاء النظام. ويجب أن يبدأ العمل بنا نحن الأفراد من خلال تغيير سلوكياتنا — كارتداء الكمامات والتوقف عن استهلاك الوقود الأحفوري على سبيل المثال. والصلابة ليست مسؤولية يمكن أن يعهد بها إلى الآخرين، بل هي مسؤوليتنا جميعا. وينبغي أن تقدر الشركات أهمية وجود مستوى معقول من رأس المال العامل الفائض بوصفه استثمارا مهما في تعزيز صلابتها بدلا من اعتباره عبئا يجب التخلص منه لزيادة الفعالية. فتخفيض رأس المال، أو تقييد الطاقة الإنتاجية الفائضة من خلال «نظم الإنتاج في الوقت المناسب»، أو ضعف نظم الإدارة، جميعها عوامل من شأنها إضعاف الصلابة. وينبغي أن تضع الأجهزة التنظيمية في اعتبارها الدروس المستفادة من بركان إيافيالايوكول وتسونامي توهوكو وموجة الأعاصير بدءا من كاترينا إلى ماريا وجائحة كوفيد–١٩ الحالية — والتي يتضح منها أن تفشي مواطن الضعف يمكن أن يؤدي إلى حالة من الهشاشة النظامية.

وترتبط نظمنا المالية والرقمية والتجارية وغيرها عبر شبكات معقدة. وتوجد معظم نقاط ومراكز التقاطع في مواقع محددة، مثل المراكز المالية العالمية والموانئ والمطارات الرئيسية. غير أن تركز نقاط التقاطع اللوجستية وغيرها في موقع واحد يجعلها عرضة للمخاطر، كما هو الحال عند تركز العمالة والمعلومات الرئيسية في مباني المقر الرئيسي. ويمكن تعزيز الصلابة من خلال زيادة التنوع الجغرافي الذي لم تلتفت سياسة المنافسة واستراتيجيات إدارة المخاطر إلى مزاياه بعد.

وقد أعرب عدد متزايد من مساهمي ومديري الشركات التي تتبنى فكرا استشرافيا عن رغبتهم في زيادة صلابة شركاتهم في مواجهة الصدمات النظامية. ويحرص السياسيون بالمثل على تعزيز صلابة القطاع العام. وذلك موضع ترحيب ولكنه يتطلب إجراء تحليلات أكثر عمقا، بما في ذلك لتحديد القدر اللازم من الصلابة وطبيعة الصدمات التي يرجى التصدي لها نظرا لأن الشركات والحكومات لا يتوافر لديها ما يكفي من الموارد المالية وغيرها لعزل نفسها تماما عن جميع الصدمات الممكنة.

ويمكن تعزيز الصلابة من خلال إلغاء المركزية لتمكين الأفراد والشركات والبلدان من اتخاذ قراراتهم. غير أن مبدأ تفويض السلطات يعد مكملا لمستويات السلطة الأعلى وليس بديلا عنها. فالمبادئ الشمولية لازمة لإدارة المخاطر ومواجهة المخاطر النظامية العالمية. ويتطلب ذلك من البلدان التنازل عن قدر من استقلاليتها للمؤسسات فوق القومية. وقد حققت البلدان التي حرصت على تنفيذ المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية الأداء الأفضل على الإطلاق، سواء كانت فقيرة نسبيا مثل فييت نام أو أكثر ثراء مثل كندا. وتشير الفروق الشاسعة في إدارة جائحة كوفيد-١٩ إلى أهمية العمل على مستويات متعددة لاحتواء المخاطر، وكذلك إلى ضرورة اتخاذ تدابير قوية على المستوى الدولي والقومي ودون القومي والمحلي.

وينبغي أن تكون المؤسسات متعددة الأطراف على قمة هذا المنهج متعدد المستويات. غير أنه لا تزال هناك مجموعة من القضايا التي لم يُعهد بها إلى مؤسسات متخصصة. فعدد من الوكالات الدولية يوفر تحليلات ومعلومات عن تغير المناخ، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ولكن لا توجد أي مؤسسة عالمية مسؤولة عن تنسيق الاستجابات في هذا الصدد وتكون لديها سلطة اتخاذ القرارات وإنفاذها. وبالمثل، لا توجد أي منظمة عالمية رئيسية تعمل في مجال الجرائم السيبرانية، بالرغم من أن فيروس حاسوبي واحد، مثل WannaCry أو NotPetya — سواء تم تصميمه من جانب وكالات حكومية منظمة أو أفراد مستقلين — يمكنه أن يجتاح العالم ويسبب أضرارا بمليارات الدولارات خلال أيام. وينتشر هذا التهديد من خلال استغلال شبكات العولمة الرقمية، على غرار الأيدولوجيات المتطرفة ومحاولات إفشال الديمقراطية أو حملات التطعيم من خلال الأخبار الكاذبة. وفي حين تنتقل هذه التهديدات عبر الحدود الوطنية، مثل التهديدات الناجمة عن تغير المناخ والجوائح والإرهاب، نجد أن معظم الاستجابات الحالية تنحصر فقط ضمن حدود البلد المعني (أو المنطقة في حالة الاتحاد الأوروبي).

ولا يزال من الممكن إحراز تقدم كبير استنادا إلى مبدأ باريتو (الذي يشير إلى أن ٨٠٪ من التداعيات تنشأ عن ٢٠٪ من الأسباب)، نظرا لأن عددا صغيرا من الأطراف الفاعلة بإمكانه عادة حل جزء كبير من أي مشكلة، كما أن الأطراف التي تتسبب في الجزء الأكبر من المشكلة تتحمل المسؤولية الأكبر عن حلها. فعدد صغير من البلدان والشركات يمثل مصدر ما يزيد على ثلثي انبعاثات الكربون. وتصدر عن ولاية نيويورك وحدها انبعاثات كربونية تتجاوز حجم الانبعاثات في ٤٥ بلدا إفريقيا مجتمعة، كما يزيد استهلاكها من المضادات الحيوية عن المستهلك في كل هذه البلدان مجتمعة. ووفقا لتقرير بعنوان "Now for the Long Term" صادر عن لجنة أكسفورد مارتن للأجيال المقبلة، يمكن تكوين شراكة باسم «٢٠ بلدا–٣٠ شركة–٤٠ مدينة» تضم كبرى البلدان والشركات والمدن، وهو ما يمثل عددا كافيا من الأطراف الفاعلة لإحداث تأثير ملموس في مواجهة تغير المناخ. ويوحي نجاح الائتلافات التي نشأت للتصدي لنضوب طبقة الأوزون أو وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المُكتسَبة «الإيدز» بقدرة الائتلافات المكونة من مواطنين وشركات وبلدان تجمعهم روح التفاني والالتزام على إحداث فرق كبير وتعزيز جهود منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف.

الحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين

يمكن للمؤسسات متعددة الأطراف أن تكون فعالة بالقدر الذي يسمح به مساهموها فقط. واستجابة لأزمة كوفيد-١٩، قام صندوق النقد الدولي بتبسيط إجراءاته وتقديم دعم غير مسبوق لأعضائه. ولكن المؤسسات لم تستطع جميعها أن تكون على قدر التحدي، ولا تزال الاقتصادات النامية في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم متعدد الأطراف. وينبغي أن تكون منظمة الصحة العالمية هي قوة الاستجابة السريعة التي يواجه العالم من خلالها قضايا الصحة العالمية، ولكن تم تقويضها في الوقت الذي بات العالم في حاجة ماسة لها. وبينما تحتاج التجارة العالمية إلى دفعة قوية، تحول الحروب التجارية وعرقلة التعيينات والإصلاحات اللازمة دون فعالية منظمة التجارة العالمية.

وتتزايد أهمية المؤسسات المتمركزة في الصين، بما في ذلك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومجموعة الاتفاقيات الثنائية التي تستند إليها مبادرة الحزام والطريق. ومن الضروري العمل مع هذه المؤسسات وليس ضدها نظرا لأن حل المشكلات العالمية يستلزم المزيد من القوة والتنسيق. كذلك تساهم زيادة تنوع العاملين في تعزيز الفعالية والشرعية، فكلما اتسع نطاق المشاركة كان ذلك مصدرا للقوة وليس القلق.

وإلى جانب صعود قوى جديدة وزيادة تنوع الآراء والتوجهات الحكومية، يتعين الأخذ في الاعتبار الدور

الخطوط الجوية والجائحة

ساعدت شبكة الطيران الدولية في الانتشار الأولي للفيروس.

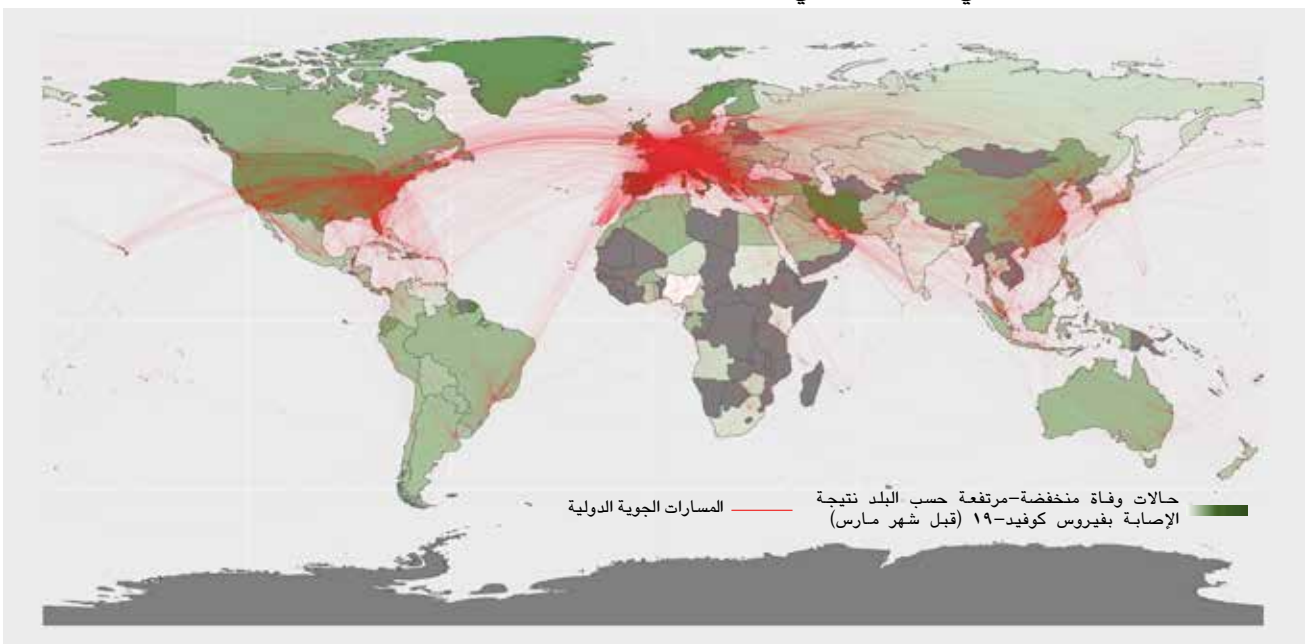

المصادر: الوفيات — نشرة Our World in Data؛ رحلات الطيران — موقع OpenFlights.org.

المتنامي لشركات القطاع الخاص في البنيان العالمي. فقد أصبحت شركة أمازون ويب سيرفيسيز (Amazon Web Services) وشركة غوغل كلاود (Google Cloud) في الوقت الحالي جزءا من البنية التحتية المؤثرة على النظام المالي، بينما أصبحت شركة أمازون ماركت بليس (Amazon Marketplace) من أهم الشركات في مجال التجارة. وأصبح موقع فيسبوك من أهم نظم نشر معلومات الصحة العامة، وموقع علي بابا مصدرا لأجهزة الحماية الشخصية، كما قادت شركة أبل وشركة غوغل مساعي الغرب لتتبع المخالطين من خلال التطبيقات الإلكترونية.

وكالعادة، ستكون الأزمة التالية خارج حدود مخططاتنا الذهنية القديمة، وينبغي بالتالي تكوين شراكات مع الأطراف التي تدرك طبيعة الواقع الجديد استعدادا لمواجهة الأزمة. ولكن موقف القطاع الخاص لن يكون داعما على الدوام، لذلك نحتاج إلى وجود أجهزة تنظيمية مستقلة قادرة على إحكام الرقابة على الشركات الناجحة التي تمثل قوة صاعدة. ومن الضروري أيضا تجديد الخبرات الفنية باستمرار لضمان عدم تكرار تجربة الأزمة المالية، عندما فشل الخبراء والأجهزة التنظيمية في فهم طبيعة المشتقات الائتمانية، في حالة ظهور تهديدات جديدة.

الحواجز الأربعة الجديدة

ما الحواجز الأكبر التي تعوق إصلاح المؤسسات العالمية؟ نستطيع مكافحة الأمراض والحروب والمجاعات والموت — وهو ما فعلناه في الماضي — ولكن ذلك يتطلب منا مواجهة الحواجز الأربعة الجديدة: التركيز المفرط على المدى القصير، والنزعة القومية، والتكلفة، واستغلال النفوذ في أجهزة الدولة. فبمقدور الناخبين منع الحكومات من اتخاذ إجراءات على المدى الطويل كما يمكنهم دعم السياسات الحمائية، في حين لا تتوافر للحكومات نفسها سوى موارد محدودة وتشعر بضرورة إيلاء الأولوية للقضايا الملحة الحالية بدلا من القضايا الحيوية التي تلوح في الأفق.

ويتضح من أزمة كوفيد–١٩ أن وجود الإرادة الحقيقية يمكن معه التغلب على جميع الحواجز الأربعة الجديدة. فالسياسيون ينصب اهتمامهم على فترة زمنية محدودة ويركزون على القضايا الحالية، ولكن الناخبين المتخوفين من جائحة كوفيد–١٩ سيطالبون بحلول طويلة المدى. ويواجه القادة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا والبرازيل وبلدان أخرى انتقادات متزايدة حول استجابتهم للجائحة، ولن يسامح الناخبون الحكومات التي يثبت عدم جاهزيتها مرة أخرى. ولن يسامح التاريخ أيضا جيل القادة الذين فشلوا في منع التغيرات المناخية الكارثية. وكما تعلمنا من القادة الملهمين الذين نجحوا في إقامة نظام عالمي جديد بالتزامن مع مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، فإن التركيز على التحديات قصيرة المدى

ستكون الأزمة التالية خارج حدود مخططاتنا الذهنية القديمة، وينبغي بالتالي تكوين شراكات مع الأطراف التي تدرك طبيعة الواقع الجديد استعدادا لمواجهة الأزمة.

وطويلة المدى في آن واحد أمر ممكن. وعلى المساهمين في المؤسسات العالمية والشركات الخاصة أن يحذوا حذوهم.

ويتضح من حالة الطوارئ الصحية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ ضرورة تنسيق الجهود العالمية. فمنع ارتداد الإصابات يستلزم تعاونا دوليا من أجل التوصل إلى لقاحات. وتجنب العجز المزمن في الأطباء والممرضين الأكفاء يتطلب فتح باب الهجرة. وللتصدي لتغير المناخ ومنع الأزمات المالية المستقبلية والتغلب على الفقر، يتعين علينا جني منافع العولمة والعمل بشكل حاسم على معالجة نقاط ضعفها، لا سيما تأثير الفراشة الناتج عن المخاطر النظامية.

وتتوافر للبلدان مرتفعة الدخل الموارد اللازمة — وليس على الحكومات والناخبين سوى إعادة ترتيب أولوياتهم. فالحكومات حول العالم تخصص ٦٪ في المتوسط من مصروفاتها لقواتها المسلحة وأقل من واحد على مئة من هذا المبلغ لمنع الجوائح التي تشكل تهديدا أكبر للسكان مقارنة بالحروب. وعلى المستوى الدولي، تعد ميزانية منظمة الصحة العالمية أقل من ميزانية أي مستشفى كبير في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضح من النمو السريع استجابة لأزمة كوفيد-١٩ أنه من الممكن توفير الموارد عند وجود ما يهدد المصلحة القومية. وينبغي أخذ هذه الدروس في الاعتبار مستقبلا.

وقد أبرزت الأزمة المالية المخاطر الناتجة عن تفكير القطيع والسيطرة على الهيئات التنظيمية من جانب جماعات الضغط. ولضمان صلابة الأنظمة ينبغي التأكد من توافر المعرفة والاستقلالية للمسؤولين لكبح جماح الأطراف الساعية للسيطرة التي تصبح أكثر نشاطا وثراء بمرور الوقت.

وتؤثر حالة الجمود تأثيرا سلبيا على الإصلاح المؤسسي. ومن الضروري التصدي لسيطرة المصالح على المؤسسات لضمان اتساق حوكمتها وموظفيها وأنشطتها مع احتياجات المستقبل وليس احتياجات الماضي. ويذخر المجال المؤسسي بخطط إصلاحية حسنة النوايا ولكن لم يتم تنفيذها بعد.

وإحراز التقدم أمر ممكن كما يتضح من التغييرات الجذرية التي أجرتها مؤسسات عديدة. فجماعة الفحم والصلب الأوروبية التي كانت منظمة تقنية محدودة في وقت ما أصبحت الآن الاتحاد الأوروبي الذي تولى مجموعة كبيرة من المسؤوليات الوطنية. ومن الممكن أن تكون الأزمة عاملا مساعدا. فمنظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخطة مارشال ودولة الرعاية تم تصميمها جميعها في خضم الحرب العالمية الثانية. وخلال الشهور الأخيرة، وافق صندوق النقد الدولي على عدد قياسي من القروض في وقت قياسي وبشروط أقل في الوقت الذي كان يعمل فيه خبراؤه عن بعد. وتخلت الحكومات الوطنية عن القواعد القديمة وقدمت دعما مباشرا للعاملين والشركات. وهكذا فقد تحقق ما كان يبدو مستحيلا في السابق.

ويدفعنا الدمار الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ إلى مضاعفة جهودنا لإقامة عالم أكثر عدالة واحتوائية للجميع. ويستلزم ذلك التصدي للمخاطر التي تهدد حياتنا وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والفقر وتغير المناخ. ويتطلب بناء مستقبل صلب ومستدام أن نعمل جميعا بدءا من المستوى الفردي ووصولا إلى المستوى العالمي. ويعد التعاون الدولي أمرا ضروريا ليس فقط بين الحكومات ولكن من خلال المجتمع المدني والشركات والمتخصصين. وتتطلب مشكلاتنا المشتركة الحالية حلولا مشتركة. ويجب أن نستغل هذه الأزمة لبناء روابط جديدة أكثر قوة في مجتمعاتنا وبلداننا وعلى مستوى العالم ككل. FD

إيان غولدن أستاذ العولمة والتنمية في جامعة أكسفورد، ومقدم سلسلة *The Pandemic That Changed the World* التي تذاع على قناة بي بي سي، وشارك في تأليف كتاب *Terra Incognita*. وقدم ألكس كوبستيك المساعدة البحثية في كتابة هذا المقال.

المراجع:

Goldin, Ian. 2018. *Development: A Very Short Introduction.* Oxford: Oxford University Press.

———, and Mike Mariathasan. 2014. *The Butterfly Defect: How Globalization Creates Systemic Risks, and What to Do about It.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Goldin, Ian, and Robert Muggah. 2020. *Terra Incognita: 100 Maps to Survive the Next 100 Years.* London: Penguin.

Hepburn, Cameron, Brian O'Callaghan, Nicholas Stern, Joseph Stiglitz, and Dimitri Zenghelis. 2020. "Will COVID-19 Fiscal Recovery Packages Accelerate or Retard Progress on Climate Change?" *Oxford Review of Economic Policy* 26 (S1).

Oxford Martin Commission for Future Generations. 2013. "Now for the Long Term." Oxford.